تحليل 302
يونيو 2022

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies
ORSAM

استقالة الصدر وما بعدها

بلغاي دومان | فيض الله تونا آيغون

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام 2022 © ORSAM

ISBN: 978-625-8175-02-8

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصرياً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

تاريخ النشر: 24 يونيو 2022

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنو ان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

وفقًا للفقرة الثانية من المادة 5 من اللائحة الخاصة بإجراءات ومبادئ تطبيق Banderole ، فإن استخدام Banderole لهذا المنشور ليس إلزاميًا.

تحليل
302
يونيو 2022

استقالة الصدر وما بعدها

بخصوص الكاتبين

بلغاي دومان

ولد في أنقرة عام 1983, يواصل تعليمه في برنامج الدكتوراه منذ العام 2011 في قسم العلاقات الدولية بجامعة أبانت عزت بايصال. كتب أطروحة الماجستير بعنوان "التركمان وكركوك في مرحلة ما بعد صدام". له مقالات ومقابلات في وسائل إعلامية وصحف ومجلات محلية ودولية مختلفة. شارك في العديد من المؤتمرات، وله الكثير من الدراسات الميدانية المتعلقة بالشرق الأوسط. شارك بصفة مراقب من الأمم المتحدة في فرق المراقبة الدولية في انتخابات العراق وأفغانستان. يواصل عمله كمنسق للدراسات العراقية في مركز أورسام.

فيض الله تونا آيغون

تخرج من جامعة باهجة شهير من قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. ويتابع تعليمه في أكاديمية الشرطة لنيل درجة الدراسات العليا. له مقالات و ريبورتاجات لدى العديد من المؤسسات الاعلامية و الصحف المحلية و العالمية. ويجري أبحاث ميدانية حول الشرق الأوسط. كما يعمل كخبير في مركز دراسات الشرق الأوسط. يتقن اللغة الإنجليزية بدرجة ممتازة.

المحتويات

03 مقدمة

05 محاولة الصدر لحل الأزمة: خطاب موجّه للعراقيين

07 المنتظر من خطوة الاستقالة

10 الحسابات الجديدة في مجلس النواب العراقي

13 السيناريوهات التي تنتظر العراق

مقدمة

تشارك عادة جميع الأحزاب التي تفوز بمقاعد في مجلس النواب العراقية في الحكومات الائتلافية. ولكن على عكس العادة كانت هناك رغبة في تشكيل حكومة لا تشارك فيها جميع الأحزاب الفائزة في انتخابات عام 2018. ولأول مرة في البلاد، تم العمل على تشكيل حكومة أغلبية حتى يكون هناك معارضة داخل مجلس النواب. ولم يكن هناك إمكانية لتحديد الكتلة الأكبر داخل المجلس عقب الانتخابات بسبب انتقال النوّاب بين الكتل، لذلك تم تشكيل الحكومة من قبل نائب الرئيس العراقي السابق عادل عبد المهدي، المرشح التوافقي لأكبر كتلتين، تحالف سائرون (التيار الصدري) وتحالف الفتح. ولكن المظاهرات المناهضة للحكومة التي بدأت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، دفعت حكومة عبد المهدي إلى الاستقالة، لتصبح أول حكومة تفشل في إتمام فترتها القانونية منذ بدء النظام السياسي الجديد الذي تأسس في العراق بعد عام 2003. وفشلت جهود محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي لتشكيل حكومة خلال أزمة رئاسة الوزراء ضمن هذه المعادلة في البلاد. وبناء على ذلك، تم تكليف رئيس جهاز المخابرات العراقية مصطفى الكاظمي بتشكيل حكومة جديدة، ووعد الكاظمي بإجراء انتخابات مبكرة. وبالفعل تم إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في العراق في 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وبلغت نسبة المشاركة فيها نحو 41 %.[1] وبعد مرور أكثر من شهرين على الانتخابات، صادقت المحكمة الاتحادية العراقية العليا على نتائج الانتخابات وتم إعلان النتائج بشكل نهائي.[2]

وبحسب النتائج المعلنة بعد الانتخابات، أصبح للتيار الصدري 73 نائبا، أمّا تحالف الفتح الذي زعم أنه كان الكتلة الأكبر بعد انتخابات 2018، فلم يحصل إلّا على 17 مقعدا.[3] وبذلك أصبح التيار الصدري الكتلة السياسية الأكبر في مجلس النواب. وأعلن الصدر تشكيل تحالف إنقاذ الوطن بالتوافق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة السنّي الذي يتشكل من تحالف تقدم بقيادة

---

[2] "Turnout in Iraq's election reached 41% - electoral commission"، (بلغ الإقبال 41 % في الانتخابات العراقية - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق)، رويترز، 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

[2] "Iraq's Supreme Court ratifies October election results"، (المحكمة الاتحادية العليا بالعراق صادقت على نتائج انتخابات أكتوبر/ تشرين أول)، الجزيرة، 27 ديسمبر/ كانون أول 2021 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

[3] "Iraq announces full results of parliamentary elections"، (إعلان نتائج الانتخابات النيابية العراقية)، وكالة الأناضول، 17 أكتوبر/ تشرين أول 2021 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

محمد الحلبوسي وتحالف عزم بقيادة خميس الخنجر.[4] لكن عدد النواب الذين فازوا في الانتخابات ضمن هذه الكتل السياسية الذي بلغ 155 عضوا، لم يكن كافيا للانتخابات الرئاسية التي من شأنها أن تبدأ مرحلة تشكيل الحكومة. من جهة أخرى، فإن تحالف الإطار التنسيقي الشيعي الذي يقف في جبهة المعارضة ضد تحالف إنقاذ الوطن، والمشكّل من ائتلاف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي وتحالف الفتح بقيادة هادي العامري زعيم منظمة بدر وقوى سياسية شيعية أخرى، وصل عدد أعضائه في مجلس النواب ما لا يقل عن 70 نائبا. ولم تسمح هذه الحسابات البرلمانية التي ظهرت نتيجة هذا الوضع بتشكيل تحالف إنقاذ الوطن حكومة جديدة. من جهة أخرى، أعلن مقتدى الصدر أنه سينتقل إلى جبهة المعارضة بعد عدم تمكنه من تشكيل الحكومة، وأعطى الإطار التنسيقي الشيعي مهلة 40 يوما من شهري أبريل/ نيسان ومايو/ أيار من أجل تشكيل حكومة.[5] ولكن الحسابات البرلمانية التي لم تسمح لتحالف إنقاذ الوطن بتشكيل حكومة، لم تسمح للإطار التنسيقي الشيعي أيضا بتشكيل حكومة في العراق.

لم يتمكن أحد خلال هذه الفترة من تشكيل حكومة في العراق، رغم مرور نحو ثمانية أشهر على الانتخابات، وذلك بسبب تعنت الصدر فيما يتعلق بتشكيل حكومة أغلبية، ورغبة الإطار التنسيقي الشيعي بكل مكوناته في أن يكون ممثلا في الحكومة. ولهذا السبب، تواصل حكومة الكاظمي مهامها بصفتها حكومة مؤقتة لتصريف الأعمال فقط. وفي هذا السياق، يمكن القول إن التطورات المصيرية في العراق مثل ميزانية السنة المالية 2022 التي ستصبح أكثر تأثيرا مع زيادة أسعار النفط، بعد أن تقلص تأثيرها في السابق بسبب الحاجة إلى إعادة الإعمار وانخفاض أسعار النفط عقب استعادة المناطق من تنظيم داعش الإرهابي، تم التضحية بها بسبب مشاكل سياسية.

[4] "The Triple Alliance intends to announce the "Save a Homeland" bloc"، (التحالف الثلاثي يهدف لإعلان تشكيل تحالف "إنقاذ الوطن")، (Search4Dinar)، 15 مارس/ آذار 2022 (تاريخ الوصول: 2022).

[5] "In suprise move, Iraqi cleric steps back for 40 days to let rivals form government"، (في خطوة مفاجئة انسحب رجل الدين العراقي لمنح خصومه 40 يوما لتشكيل الحكومة), العرب الأسبوعية, 1 أبريل/ نيسان 2022 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

محاولة الصدر لحل الأزمة: خطاب موجّه للعراقيين

مقتدى الصدر يدعو نواب التيار الصدري إلى الاستقالة

بعد أن تعذر تشكيل الحكومة بسبب الانسداد السياسي، أعلن حسن العذاري رئيس الكتلة البرلمانية للتيار الصدري في مجلس النواب العراقي في 9 يونيو/ حزيران 2022، أن مقتدى الصدر سيلقي خطابا على قنوات التلفزيون في نفس اليوم. ووجّه الصدر في الخطاب رسائل مختلفة لكثير من المجموعات، إضافة إلى مطالبة نوابه المنتمين للتيار بالاستقالة. وفي هذا السياق، وصف الصدر نفسه بأنه "ابن الحنّانة" في إشارة إلى مقتل والده المرجع الديني الشيعي محمد صادق الصدر مع ابنيه في حي الحنّانة بمدينة النجف بسبب موقفهم تجاه نظام حزب البعث بزعامة صدام حسين. من ناحية أخرى، يستهدف الصدر بموقف عائلته "العراقي" الكتل السياسية الأخرى. لأن الصدر قال في خطابه "السلطة والسياسة لم تكن تهمني في أي وقت. هدفي الوحيد هو إجراء إصلاحات وفضح المتورطين في الفساد"، ونأى بنفسه عن الكتل التي تربعت في قلب السياسة بعد 2003.

إضافة إلى ذلك، تطرق الصدر في الجزء السابق لخطابه إلى جملة "لا شرقية ولا غربية" التي استخدمها بعد الانتخابات، ليشير بذلك إلى أن هذا السبب كان وراء استهدافه. حيث كان شعار الصدر " لا شرقية ولا غربية " إحدى الشعارات المستخدمة خلال الثورة الإسلامية الإيرانية، عندما تم اتهام الأسرة البهلوية خلال الثورة بأنها تمثل "المصالح الغربية أكثر من تمثيلها للمصالح الإيرانية"، كما قيل إن النظام الجديد سينفذ إجراءات جديدة مثل "تقاسم ثروات باطن الأرض مع الشعب". وبحسب وجهة النظر هذه، فإن تبني الصدر للشعار المذكور هو رد فعل على الجهات الشيعية العراقية التي بقيت في إيران خلال فترة المعارضة، وفي الوقت نفسه يستخدم ضد الأطياف السياسة الراهنة، والتي يتم انتقادها بتمثيل مصالح جهات أجنبية أكثر من العراقية. بمعنى آخر، يرفض الصدر نفوذ الدول المؤثرة في مرحلة تشكيل الحكومة من خلال وكلائها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ويواصل التأكيد على "الهوية العراقية" التي ظهرت في انتخابات مجلس النواب في 2018، كما أنه يخاطب شرائح الشعب التي تشعر بأنها مستبعدة ومهمشة. من ناحية أخرى، فإن الصدر يشعر بضرورة شرح دوافعه من أجل العودة إلى السباق الانتخابي بعد أن أعلن أنه لن يشارك في الانتخابات قبل

انتخابات 2021. وعلى الرغم من أن الصدر لا يقدم خلال خطابه معلومات مفصلة عن الموضوع، إلا أنه يعطي مؤشرات حول مفاوضات ما قبل الانتخابات. ويمكن القول في هذا الصدد، إن الصدر أكد أنه تم الاتفاق قبل الانتخابات مع الأحزاب على تشكيل حكومة أغلبية إذا أعيد انتخابهم، ولكن هذا الالتزام لم يتحقق بعد الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بعدم استثمار الإطار التنسيقي الشيعي الفرصة التي منحها إياه الصدر لتشكيل حكومة، فإن الصدر يقول إن السبب في عدم التمكن من تشكيل الحكومة هو اختلافهم حول حكومة الأغلبية وحكومة الوحدة الوطنية. لأن الصدر يتهم حكومات الوحدة الوطنية بأنها سبب الفساد وسوء الإدارة في البلاد. لأن جميع الحكومات التي تشكلت بعد عام 2003 كانت حكومات وحدة وطنية تم فيها تمثيل جميع الفئات في البرلمان على مستويات مختلفة، ولكن بعد انتخابات 2018، تخلّت شخصيات مثل عمار الحكيم عن دعمها للحكومة وأعلنت أنها ستبقى في جبهة المعارضة، ما تسبب في بدء مرحلة شبيهة بـ«الفترة الانتقالية". ويهدف تحالف الفتح وحلفاؤه الذين انخفض عدد مقاعدهم في انتخابات 2021، إلى البقاء في الحكومة من أجل حماية القوة المادية التي حصلوا عليها وتشكيل درع لفعالياتهم في المرحلة الماضية. ومن هذا المنطلق، فإن "عدم تراجع الصدر" تسبب في توتر طال كل العراق، ويؤكد الصدر أنه يمثل مصالح العراق في هذا المفترق.

وعند حديث الصدر بشأن حكومات الوحدة الوطنية بعد 2003 وحكومات التوافق بعد 2018، فإنه يقول عبارة "العراق اليوم بحاجة إلى حكومة مطلقة، وليس حكومة يدها مقيدة". وينتقد الصدر الحكومات السابقة وطبيعتها ويحّملها مسؤولية الفشل في إجراء إصلاحات وتحسين أوضاع البلاد. ويقول الصدر إن هناك حاجة إلى "حكومة حقيقية" في العراق، وإن الحكومات التي تشكّلت بعد عام 2018 تعمل "كعنصر توازن" بين الأطراف المنقسمة ولهذا السبب تتبع طريقة تلبي مطالب الجهات السياسية الفاعلة بدل أن تتخذ قرارات طويلة الأمد. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الصدر في خطابه الذي وجهه إلى الرأي العام العراقي، استهدف مجموعات كثيرة وطرح مبادرة جديدة لحل الانسداد السياسي في البلاد.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بعدم استثمار الإطار التنسيقي الشيعي الفرصة التي منحها إياه الصدر لتشكيل حكومة، فإن الصدر يقول إن السبب في عدم التمكن من تشكيل الحكومة هو اختلافهم حول حكومة الأغلبية وحكومة الوحدة الوطنية.

مقتدى الصدر يلتقي رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في 22 يناير/ كانون الثاني 2022

المنتظر من خطوة الاستقالة

تم تفسير بدء الاحتمالات لدى الرأي العام العراقي بأن أعضاء مجلس النواب التابعين للتيار الصدري سيستقيلون من مناصبهم، على أنها تشكل عنصر ضغط على الكتل الأخرى فيما يتعلق بأزمة الحكومة. لكن إعداد النواب استقالاتهم وتقديمها إلى رئاسة مجلس النواب العراقي (البرلمان) عقب تصريحات الصدر، والموافقة على هذه الاستقالات، حدثت جراء عدم تمكن الصدر من تقريب خصومه في الكتل السياسية من موقعه، على الرغم من أن الصدر أراد استخدام هذه التصريحات كوسيلة ضغط.

بالإضافة إلى هذا الموقف، فإن توقيت إعلان الاستقالة بعد الموافقة على قانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي" في الجلسة التي حضرها نحو 270 نائبا يحمل أهمية بالغة.[6] لأن مشروع القانون الذي أيّده التيار الصدري حصل أيضا على دعم من الإطار التنسيقي الشيعي وتم إقرار هذا المشروع وأصبح قانونا. وبعد موافقة البرلمان على مشروع القانون، تم منح الحكومة سلطة إنفاق ما يقرب من 17.5 مليار دولار أمريكي.[7] وفي هذا السياق، يجب التذكير بأن الرقم المذكور يعادل 25 % من احتياطي العراق الذي تم الإعلان عنه في أبريل/ نيسان بنحو 70 مليار دولار أمريكي. ويمنح هذا القانون الحكومة العراقية سلطة الإنفاق خارج موازنة السنة المالية 2021 التي تستخدمها كموازنة مؤقتة. من ناحية أخرى، فإن هذا القانون الذي يسري مفعوله حتى إقرار مجلس النواب موازنة السنة المالية 2022، يسمح بتعديل وضع 15 ألف عامل يعملون بشكل مؤقت إلى وضع كادر رسمي في القطاع العام. وفي هذا السياق، فإن عدم وجود إقليم كردستان العراق بين المحافظات التي سيتم تعيين موظفين فيها قد يتسبب في توتر جديد بين التيار الصدري والحزب الديمقراطي الكردستاني داخل تحالف إنقاذ الوطن. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للحكومة بموجب القانون توفير المنتجات الغذائية وتوزيع بطاقات التموين ودفع الرواتب وتوفير الوقود والطاقة. جدير بالذكر في هذه

[6] "Iraq's parliament passes emergency food bill"، (مجلس النواب العراقي يصادق على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي)، رويترز، 8 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

[7] "Iraq's parliament passes emergency food bill"، (مجلس النواب العراقي يصادق على قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي)، العربية، 8 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 12 يونيو/ حزيران 2022).

المرحلة، أن نحو 270 نائبا من الإطار التنسيقي الشيعي شاركوا في جلسة التصويت وصوتوا بالإيجاب، على الرغم من معارضتهم لمشروع القانون في البداية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إنه يبدو أن تحالف إنقاذ الوطن والإطار التنسيقي الشيعي توصلا إلى اتفاق في هذا الصدد. لأنه تتبادر إلى الذهن، إمكانية تحويل الموارد التي يمكن أن تنفق وفق هذا القانون إلى دعم اجتماعي من قبل الجهات الفاعلة في السياسة المركزية. من ناحية أخرى، رغم أنه بدا أن من الممكن أن يتخلى الصدر عن حكومة الأغلبية مقابل تلقيه دعم لمشروع القانون، إلّا أن تصريحاته التي أدلى بها في اليوم نفسه، قضت على هذا الاحتمال. بالإضافة إلى ذلك، قال عضو البرلمان العراقي عن حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني، جمال كوجر، إن ثلث العدد المطروح سيكفي لإقرار البنود المطلوبة في القانون، ولن يكون من الممكن فرض رقابة على الميزانية التي ستستخدم، بسبب الوضع المؤقت للحكومة.

بالإضافة إلى هذا الموقف، فإن توقيت إعلان الاستقالة بعد الموافقة على قانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي" في الجلسة التي حضرها نحو 270 نائبا يحمل أهمية بالغة

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار أن التيار الصدري يهدف من خلال قانون "الدعم الطارئ للأمن الغذائي" إلى ضمان الحصول على الدعم الشعبي في الانتخابات المحتملة. ويظهر هذا الموقف أن التيار الصدري يهدف للحصول على المزيد من المقاعد في انتخابات مبكرة محتملة، من خلال استخدام أدوات مثل الإمدادات الغذائية والسياسة الريعية ورسم صورة "شخص يعمل لصالح العراق". من ناحية أخرى، يمكن القول إنه يهدف إلى تعزيز صورته كجهة فاعلة تقف إلى جانب الشعب من خلال دعم القانون والانسحاب من العملية السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، وكما سيتم التطرق له في الأسفل، يبدو أنه إذا لم ينسحب التيار الصدري من مجلس النواب فسيوافق على البقاء في المعارضة خارجه وذلك في حال وثوقه بأن الإطار التنسيقي الشيعي لن يتمكن من تشكيل الحكومة. لأنه في هذه الحالة، سيحمل الصدر الإطار التنسيقي الشيعي مسؤولية فشل تشكيل الحكومة أمام الرأي العام، وسينتظر أن تقوم هذه الكتلة بالدعوة لانتخابات مبكرة. وبحسب هذا السيناريو، تزداد احتمالية ظهور التيار الصدري في صورة "المنقذ". من ناحية أخرى، يهدف الصدر من خلال خطابه الذي ألقاه على الهواء مباشرة، إلى الحصول على الدعم الأكبر، عبر مقاربة تحديد جدول الأعمال أمام الرأي العام، في حال فشل الإطار التنسيقي الشيعي في تشكيل الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إنه إذا تم إقرار مشروع القانون، فسيهدف من خلال الفعاليات الريعية إلى إطالة الفترة بدون حكومة وكسب الوقت لتفكيك الكتلة "المقابلة". وعلاوة على ذلك، فإنه من خلال الميزانية المقرّة بهذا القانون، يمكن الحيلولة دون سحب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي يده من هذه المرحلة، ويتم ضمان مواصلته مهامه بصفته المؤقتة. لأن الكاظمي الذي يرغب في أن يكون رئيسا للوزراء لولاية ثانية، قد يكون قادرا على البقاء في منصبه ومتابعة عمله "بنجاح" من خلال دعم الفاعلين السياسيين والشعب أو "كمرشح توافقي" رغم عدم امتلاكه كتلة سياسية. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن الكاظمي لديه إمكانية التكيّف مع مناورات الصدر السياسية.

أخيرا، يمكن القول إن الصدر من خلال خطابه، كان يهدف لتحقيق قوة

مناصرة له من أجل تفكيك الكتلة "الأخرى" وتشكيل حكومة أغلبية بقيادته. لكن في حال استقالة نواب التيار الصدري، فإن احتمال قيام النواب الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بعد مرشحي التيار الصدري المنتخبين في الدوائر المعنية، بأداء اليمين كأعضاء جدد في مجلس النواب، يسبب ضعفا جديدا في المعادلة السياسية العامة في العراق. لأن حلّ البرلمان لنفسه، يحتاج حصول تحالف إنقاذ الوطن على أصوات من الخارج. حيث أن المادة 64 من الدستور العراقي التي تنظم حل مجلس النواب، لا تتطلب من إجماع الثلث الذي يتوافق مع رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية الحصول على أغلبية مطلقة في الجمعية العمومية من أجل الشروع في عملية حل المجلس.[8] وفي حال حل مجلس النواب، ينص الدستور على أن يدعو رئيس البلاد إلى انتخابات جديدة في غضون 60 يوما بعد الحل. وعلى الرغم من هذه الاحتمالات، لو أخذنا بعين الاعتبار الدعم الشعبي للتيار الصدري فإن انسحابه من العملية السياسة قد يؤدي إلى صراع شيعي شيعي محتمل.

إن تصريحات آية الله علي السيستاني، أكبر مرجعية دينية شيعية في العراق، الذي يعد شخصية حاسمة في هذا السياق، تحمل أهمية كبيرة. لأن رسالة محتملة من السيستاني مثل "اتّحدوا" أو "أعيدوا الانتخابات" أو "يجب على البرلمان أن يحل نفسه"، قد تؤدي إلى تغيير مواقف الجهات الفاعلة. جدير بالذكر أن توجيه السيستاني للعملية السياسية من خلال تصريحاته خلال الفترة التي ظهرت فيها وضع مماثل بعد مظاهرات أكتوبر/ تشرين أول 2019، لعبت دورا مهما في تجاوز الأزمة آنذاك.

[8] المادة 64 من الدستور العراقي:

1. يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناء على طلب من ثلث أعضائه، أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية. ولا يجوز حل المجلس في أثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.

. يدعو رئيس الجمهورية، عند حل مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوما من تاريخ الحل. ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقيلا، ويواصل تصريف الأمور اليومية حتى الانتخابات.

الحسابات الجديدة في مجلس النواب العراقي

مقتدى الصدر يلتقي رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في 22 يناير/ كانون الثاني 2022

تغيرت الحسابات وأعداد المقاعد في مجلس النواب العراقي بعد استقالة نواب التيار الصدري. حيث أن من المتوقع أن تتم دعوة المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات من بين المرشحين الذين لم يتمكنوا من الفوز في نفس الدائرة التي فاز فيها التيار الصدري، من أجل أداء اليمين واستلام مهامهم كنواب جدد بدلا من الأعضاء المستقيلين. وعلى الرغم من ذلك، يمكن حدوث مناقشات بسبب الكوتا النسائية التي ينظمها قانون الانتخابات لضمان تمثيل المرأة. لأنه سيحدث انتقال حصص نسائية بين الدوائر الانتخابية بسبب حصول المرشحات السيدات على أصوات أعلى بين المرشحين العامين في نفس الدائرة. وفي هذا السياق، ستنجم أيضا نقاشات وخلافات حول أوضاع النواب الذين أدوا اليمين بعد الانتخابات بسبب الحصص النسائية التي كان لا بد من نقلها إلى مناطقهم الأصلية.

ورغم هذه المشاكل، فإن تغيّر الدوائر الانتخابية للمرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات خلف نواب التيار الصدري المستقيلين، سيساهم في عودة ثلاثة مقاعد من أصل 73 للتيار الصدري إلى مرشحي التيار الصدري الآخرين. لكن لو أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الأسماء أيضا ستستقيل بقرار الكتلة، فمن المنتظر أن يكون توزيع النواب الجدد لتولي مناصبهم على النحو المبين أدناه.

الكتل التي ازداد عدد نوابها	عدد الزيادة
تحالف الفتح	11
تحالف قوى الدولة الوطنية	9
امتداد	7
ائتلاف دولة القانون	7
حركة حقوق	5
العقد الوطني	3
تحالف تصميم	3
تيار الفراتين	2
حركة الوفاء	2
قادمون	2
تحالف تقدم	2
تحالف النهج الوطني	2
محافظون	1
تجمع الفاو زاخو	1
الحركة الوطنية العراقية	1
إشراقة كانون	1
منقذون	1
حركة النور - الانتفاضة والتغيير	1
أهالي واسط	1
مستقل	11
المجموع	**73**

إن الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية التي يسكنها الأغلبية الشيعية في البلاد كانت السبب وراء حصول التيار الصدري على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب العراقي. لهذا السبب، فإن الحسابات الجديدة التي ظهرت بعد قرار الاستقالة أسفرت عن انتقال معظم مقاعد نواب التيار الصدري المستقيلين إلى كتل سياسية شيعية أخرى، رغم فوز عدد من مرشحي السنة والمحتجين من الدوائر الانتخابية التي تعيش فيها أطياف مختلفة.

فيما يلي خارطة أغلبية المقاعد التي حصل عليها التيار الصدري حسب الدوائر الانتخابية. وتم وضع الألوان الداكنة بحسب مرشحي التيار الصدري الفائزين في الدوائر الانتخابية. يتضح لنا أن أكثر كتلة تمكنت من زيادة عدد نوابها بعد استقالة الصدر كان تحالف الفتح بمقدار 11 مقعدا. وإضافة إلى ذلك، حصل تحالف قوى الدولة الوطنية بزعامة حيدر العبادي وعمار الحكيم على 9 مقاعد أخرى إضافة إلى 4 مقاعد فاز بها في الانتخابات. وفي هذا الصدد يمكن القول إن تحالف قوى الدولة الوطنية الذي لم يتمكن من تحقيق النجاح المتوقع في الانتخابات، زاد من ثقله في معادلة الحسابات الجديدة. من ناحية أخرى، حصل كل من ائتلاف دولة القانون وحركة امتداد على سبعة مقاعد إضافية لكل منهما. وقد يتسبب هذا الوضع في زيادة تأثير المحتجين في مجلس النواب، كما أسفرت التوازنات التي تغيرت بعد الانتخابات عن أن يصبح ائتلاف دولة القانون الكتلة السياسية الأكبر في المجلس.

إن الدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية التي يسكنها الأغلبية الشيعية في البلاد كانت السبب وراء حصول التيار الصدري على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب العراقي.

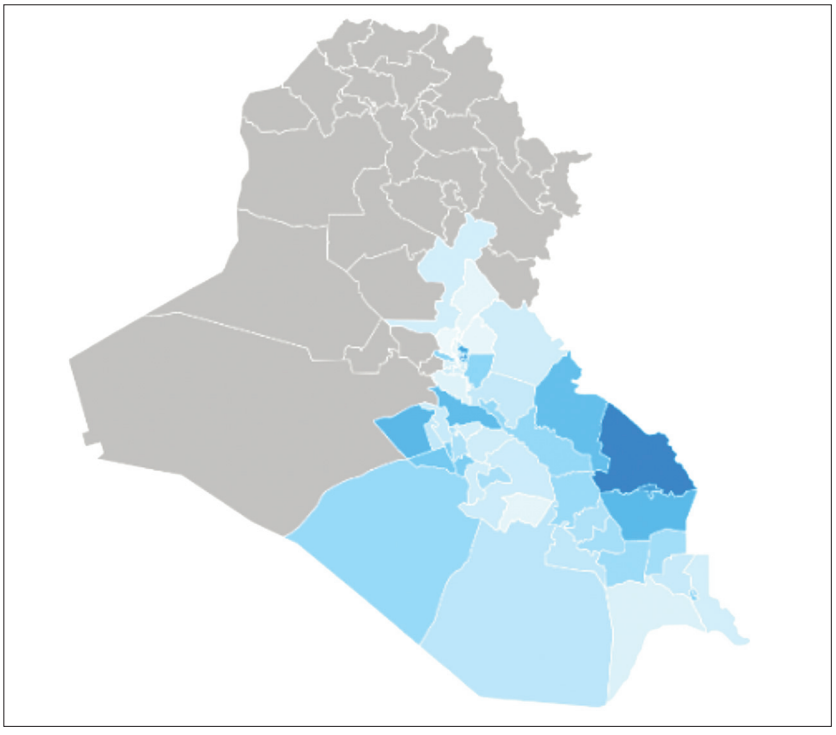

[9] "بيان من الرئيس بارزاني حول قرار مقتدى الصدر"، روداو، 13 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 14 يونيو/ حزيران 2022).

[10] "رئيس مجلس النواب العراقي الحلبوسي: سنستمر في التواصل مع التيار الصدري"، الشرق الأوسط، 13 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 14 يونيو/ حزيران 2022).

الكتلة السياسية	عدد المقاعد
ائتلاف دولة القانون	40
تحالف تقدم	39
الحزب الديمقراطي الكردستاني	31
تحالف الفتح	28
التحالف الكردستاني	17
حركة امتداد	16
حركة عزم	14
تحالف قوى الدولة الوطنية	13
حركة الجيل الجديد	9
تحالف تصميم	8
إشراقة كانون	7
العقد الوطني	7
حركة حقوق	6
26 كتلة أخرى	40
مستقلون	54
المجموع	**329**

رغم أن التوازنات الجديدة التي ظهرت في مجلس النواب العراقي لم تصل للحجم الذي يمكّن الإطار التنسيقي الشيعي من تشكيل حكومة حسب الوضع الحالي، إلّا أن هذه التوازنات ستدفع التشكيلات السياسية إلى إعادة تحديد مواقفها. وفي هذا النطاق، فإن مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني إضافة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني المتوافق بالفعل مع الإطار التنسيقي الشيعي، ستكون حاسمة في الانتخابات الرئاسية. لكن، سيتعين على الحزبين الكرديين في هذه الحالة التوصل إلى توافق حول المرشح لمنصب الرئيس. من ناحية أخرى، هناك احتمال أن تظهر خلافات بين تحالف تقدم وتحالف عزم اللذين يعملان مع بعضهما البعض تحت اسم تحالف السيادة. وهذه الخلافات ستضع الإطار التنسيقي الشيعي في موقع أفضل في الانتخابات الرئاسية.

التظاهرات التي انطلقت في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 أثرت كثيرا على السياسة العراقية.

السيناريوهات التي تنتظر العراق

تتواصل الأزمة الرئاسية والحكومية منذ 8 أشهر في العراق. حيث قدم 73 نائبا منتمين للتيار الصدري ونائبان مستقلان استقالاتهم، إثر تصريحات مقتدى الصدر الذي فاز بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات مجلس النواب 2021. كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي (البرلمان) محمد الحلبوسي، قبوله الاستقالات. وهكذا دخلت عملية تشكيل الحكومة مرحلة جديدة. وبعد استقالة نواب التيار الصدري، اكتسب الموقف المحتمل للحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة الذي شكّل معهم التيار تحالف إنقاذ الوطن، أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، قال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني في تصريح نشره على حسابه على مواقع التواصل الاجتماعي "نحترم قرار الصدر ونتابع المرحلة".[9] ويمكن الفهم من تصريح بارزاني أنه لم يحدد موقفا واضحا بعد، ولكن سيتم اتخاذ قرار وفق مواقف كل من الصدر والجهات الفاعلة الأخرى. من جهة أخرى، أجرى الحلبوسي زيارة إلى الأردن بعد قرار الاستقالة مباشرة. وقال الحلبوسي في تصريح خلال زيارته للأردن "بالتأكيد الاستقالة كان لها تأثير سياسي. والتيار الصدري هو الكتلة التي فازت بأكثر المقاعد من خلال حصوله على 73 مقعدا في الانتخابات. كتلة الصدر لها مناصروها وداعموها، وقد ظهر ذلك بوضوح في هذه الانتخابات. ونحن كقوى سياسية سنستمر في التواصل مع التيار الصدري".[10] وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يمكن القول إن الحلبوسي، شأنه شأن بارزاني، لم يتخذ موقفا واضحا بعد.

من ناحية أخرى، فإن الموقف الذي سيتخذه الإطار التنسيقي الشيعي فيما يتعلق بهذه الاستقالات سيمثل عاملا مهما أيضا للمستقبل السياسي للعراق. حيث يعتبر الإطار التنسيقي الشيعي خصما للتيار الصدري وتحالف إنقاذ الوطن فيما يتعلق بشكل الحكومة واسم المرشح الرئاسي، وتبنّى الإطار موقفا مختلفا في مسألة تشكيل الحكومة. وجاء في تصريح صادر عن الإطار التنسيقي الشيعي بعد الاستقالات "نحترم قرارات الاستقالة المتخذة. سنجري حوارا مع جميع الأطراف وسنكمل المبادئ الدستورية وسنشكل الحكومة. وسنعمل على تشكيل حكومة وطنية".[11] وفي هذه السياق، يشير التصريح إلى أن

[11] "بيان الإطار التنسيقي حول انسحاب الصدر"، وكالة الأنباء التركمانية (TEBA)، 13 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 14 يونيو/ حزيران 2022).

من ناحية أخرى، فإن الموقف الذي سيتخذه الإطار التنسيقي الشيعي فيما يتعلق بهذه الاستقالات سيمثل عاملا مهما أيضا للمستقبل السياسي للعراق. حيث يعتبر الإطار التنسيقي الشيعي خصما للتيار الصدري وتحالف إنقاذ الوطن فيما يتعلق بشكل الحكومة واسم المرشح الرئاسي، وتبنّى الإطار موقفا مختلفا في مسألة تشكيل الحكومة.

الإطار التنسيقي الشيعي سيشارك في عملية تشكيل الحكومة رغم الاستقالات. لأن الأعضاء الجدد الذين سيدخلون مجلس النواب، سيمنحون الإطار التنسيقي الشيعي مكانة أفضل مقارنة بالحسابات البرلمانية السابقة قبل الاستقالات.

يلاحظ في هذا الصدد، أن انسحاب التيار الصدري من العملية السياسية في البرلمان سيسمح للإطار التنسيقي الشيعي في البروز كطرف رئيسي في تشكيل الحكومة. وبالرغم من انسحاب مقتدى الصدر مرتين من العملية السياسية دون استقالات وفتح المجال للإطار التنسيقي الشيعي لتشكيل الحكومة في الفترة السابقة، إلّا أن الإطار التنسيقي الشيعي فشل في ذلك. لكن الحسابات الجديدة في مجلس النواب ما زالت غامضة، بسبب عدم وضوح المواقف التي سيتخذها الإطار التنسيقي الشيعي والجهات الفاعلة في الجانب الآخر.

النقاش الأكبر بين التيار الصدري والإطار التنسيقي الشيعي كان بشأن طريقة تشكيل الحكومة. ففي الوقت الذي يريد فيه الصدر حكومة أغلبية، اتخذ الإطار التنسيقي الشيعي موقفا مؤيدا لحكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع الكتل في البرلمان، كما كان في الحكومات السابقة. ويمكن القول إن الجدل حول شكل الحكومة قد يستمر في سياق الحسابات الجديدة. من ناحية أخرى، يخلق هذا الجدل ديناميّة جديدة يمكنها جر السياسة العراقية إلى مرحلة أزمات جديدة. وفي هذ الصدد، يمكن القول إن التيار الصدري لا يريد التحالف لاسيما مع نوري المالكي زعيم ائتلاف دولة القانون أحد مكونات الإطار التنسيقي الشيعي. ومن المعروف أيضا أن هناك مشاكل مع قيس الخزعلي الذي كان قبل ذلك في نفس الكتلة مع الصدر، لكنه انفصل عنهم بسبب الخلافات وأسس جماعة عصائب أهل الحق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن رغبة الصدر في استخدام السلطة التي حصل عليها في مجلس النواب وحده باسم الشيعة، جعلت من الصعب التحالف مع الجماعات الشيعية الأخرى. وبالتالي، كان مقتدى الصدر عازما على تشكيل حكومة أغلبية وطنية أو البقاء في المعارضة خلال فترة الثمانية أشهر التي أعقبت الانتخابات، ولم يرغب في تشكيل تحالف مع الإطار التنسيقي الشيعي. ولن يكون من الخطأ القول إن الصدر الذي كان قويا في انتخابات 2021 بعد انتخابات 2018، دخل في صراع على الزعامة بين الجماعات الشيعية. لذلك يمكن القول إنه من ناحية تم الحفاظ على الموقف الشيعي في العراق ومن ناحية أخرى هناك توتر في السياسة الداخلية الشيعية، بين الشيعة العراقيين.

يتضح لنا أن الصدر الذي حاول استخدام الدعم الذي تلقاه من القاعدة الاجتماعية والسياسية لفائدة صراع الزعامة المذكور في هذا التوتر، يريد من خلال هذه الاستقالات أن يقول إنه لا يمكن تشكيل حكومة "بدوني بتاتا". وفي هذا الصدد، فإن تأكيد الصدر في تصريحه الأخير أنه من النجف من خلال استخدامه عبارة "أنا ابن الحنّانة" أمر لافت للانتباه. وإضافة إلى ذلك، فإن عقد الصدر اجتماعا مع النواب المستقيلين في الحنّانة بعد عملية الاستقالات[12]، يظهر أنه يهدف

[12] "الصدر سيعقد اجتماعا مع النواب المستقيلين"، وكالة الأنباء التركمانية (TEBA)، 15 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

إلى الحفاظ على الدعم المجتمعي من خلال هويته، رغم انسحابه من السياسة في مجلس النواب. كما أن "تأكيد الصدر في هذا الاجتماع أنه ليس هناك تراجع عن الاستقالة وأنه سينسحب من العملية السياسية"[13] له أهمية بالغة. وانطلاقا من هذه النقطة، يمكن التنبؤ بأن الصدر لن يشارك بشكل مباشر في الآلية السياسية الدستورية التي ستستمر في البرلمان. ولكن، على الرغم من ذلك، من المتوقع أن يحافظ على دوره المهيمن في السياسة من خلال الدعم الشعبي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن الصدر يحاول خلق تصور بأنه يحظى بدعم النجف. لأن مقتدى الصدر، من خلال الإشارة إلى الحنّانة التي أبدى فيها والده المرجع الديني محمد صادق الصدر نضالا ضد صدام حسين، وفقد فيها شقيقيه في عام 1999، يسعى إلى التأكيد على أنه أدلى بهذا الخطاب كمرجع ديني ويؤكد فيه وجوده السياسي. في الواقع، رغم عدم تأييد المرجعية الدينية الشيعية للصدر وبقائها صامتة فيما يتعلق بصراع الزعامة المذكور، إلّا أن هناك أهمية بالغة لعدم معارضتها له. إلا أن تصريح الصدر "المرجعية الدينية تتابع التطورات ولها تحذيرات في العديد من القضايا المتعلقة بالبلاد"، في إشارة لموقف السيستاني، يظهر أن السيستاني لا يدعم موقفا سياسيا واضحا، لكنه في نفس الوقت لا يرفض أي موقف سياسي. لأنه على الرغم من أن المرجع الديني الشيعي الأكبر في العراق يحاول اتخاذ موقف بعيد عن السياسة، إلّا أن من الواضح أن التصريحات التي أدلت بها المرجعية بشأن الحكومة خلال فترتي رئيسي الوزراء السابقين حيدر العبادي وعادل عبد المهدي وخلال عمليات الانتخابات، يمكنها توجيه العمليات السياسية. وفي هذه النقطة، يمكن القول إن السيستاني سيحدد موقفه علانية وفق التقدم المحرز في البلاد. وفي الوقت الذي يمكن اعتبار عدم مشاركة المرجع الديني الشيعي في هذه المرحلة بأنه لا يدعم قرار الصدر، يمكن أيضا تفسير عدم تدخله في العملية السياسية لأنه لا يتمكن من أن يصبح طرفا فيها. من ناحية أخرى، يمكن القول إن موقف السيستاني الواسع ترك مساحة للصدر. ويمكن القول إن السيستاني أعطى هذه المساحة حفاظا على الهوية الشيعية العراقية لحوزة النجف، ضد التوتر التاريخي بين حوزتي النجف وقم.

بحسب التوازنات الجديدة في مجلس النواب الذي سيتم تشكيله بعد استقالة نواب الصدر، فإن زيادة عدد مقاعد ائتلاف دولة القانون وتحالف الفتح والنواب المستقلين ستعزز يد الجماعات الموالية لإيران وسيكون من الممكن لها أن تصل إلى موقع السلطة التنفيذية في مرحلة تشكيل الحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، لن يكون من الخطأ القول إن الصدر فتح مجالا للإطار التنسيقي الشيعي لتشكيل الحكومة. ولكن، في حال عدم إمكانية تشكيل حكومة وإجراء انتخابات مبكرة محتملة، فمن المتوقع أن تفقد الجماعات التي ستعتبر فاشلة لأنها لم تتمكن من تشكيل الحكومة، سلطتها في التوازنات الجديدة.

ولكن بأخذ الوضع الحالي بعين الاعتبار، يمكن القول إن الانسحاب السياسي للتيار الصدري قد يؤدي إلى بدء

لأن مقتدى الصدر، من خلال الإشارة إلى الحنّانة التي أبدى فيها والده المرجع الديني محمد صادق الصدر نضالا ضد صدام حسين، وفقد فيها شقيقيه في عام 1999، يسعى إلى التأكيد على أنه أدلى بهذا الخطاب كمرجع ديني ويؤكد فيه وجوده السياسي.

[13] "السيد الصدر: لا تراجع عن الاستقالة المقدمة إلى مجلس النواب"، وكالة الأنباء العراقية (واع)، 15 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

العديد من الديناميّات في العراق. لأن خروج الصدر من مجلس النواب خلافا لقراره السابق يعني أنه سيُخرج المعارضة التي كان سيمارسها في المجلس إلى خارج المجلس. جدير بالذكر أنه ظهر بكل وضوح خلال المظاهرات السابقة أن للصدر قوة وقدرة على تعبئة الجماهير أكبر من الجماعات الأخرى. وفي سياق هذا الاحتمال، سيتمكن الصدر من أن يصبح الفاعل الرئيسي للمعارضة المجتمعية من خلال المعارضة في الشارع ومراقبة فشل الجماعات الموالية لإيران.

إن تحوّل الصدر إلى تحركات الشارع وتقويض جهود الجماعات الشيعية المقربة من إيران لتشكيل حكومة، قد يزيد الاضطرابات السياسية والاجتماعية في العراق. في واقع الأمر، إضافة إلى التجاذبات التي ستنشأ بين الصدر والجماعات الشيعية الأخرى، لا ينبغي تجاهل خطر الصراع المسلح بين الشيعة، لأن هذه الجماعات لديها أيضا قوة مسلحة بجانب قوتها السياسية. هذا الوضع يمهد الأرضية لـ«حرب أهلية" بين الشيعة. لكن هنا تزداد أهمية موقف السيستاني، الفاعل الذي يمكنه منع مثل هذا الأحداث بين الجماعات الشيعية. من ناحية أخرى، فإن الحرب الأهلية الشيعية الشيعية المحتملة قد تؤدي إلى عودة البلاد إلى دوامة الحرب الأهلية والإرهاب على نطاق أوسع. لأن المنظمات الإرهابية مثل حزب العمال الكردستاني وداعش قد أظهرت في الماضي أنها تستطيع استغلال فراغ السلطة في العراق.

لو أخذنا هذه المعادلة بعين الاعتبار، فيمكن التكهن بأن هذا الوضع الذي قد يظهر بين الجماعات الشيعية لن يقتصر على الجماعات الشيعية فقط. في الواقع، نرى أن الجهات الفاعلة التي أدركت هذا الخطر تبذل جهودا في هذا الصدد. ويمكننا وضع تصريح الرئيس العراقي برهم صالح في هذا الإطار حيث يقول "المبادرة السياسية الجديدة التي سيتم طرحها تهدف إلى دفع الصدر للرجوع عن قراره. هذا القرار من شأنه أن يؤثر بشكل خطير على العراق. لا يمكن لأي حكومة أن تنجح بدون دعم وموافقة الصدر".[14] وفي الوقت الذي كان من المتوقع فيه أن يظهر زعيم تحالف الفتح هادي العامري أقوى بعد الاستقالات، طالب بتدخل السيستاني من أجل حل الأزمة، من خلال تصريحه "المرجعية تخرج دائما في الوقت المناسب من أجل إنقاذ الأوضاع وإعادة الحياة إلى طبيعتها".[15] ويمكن القول إن الصراع الشيعي الشيعي المحتمل يشكل خطر الاستقطاب أيضا بالنسبة للعرب السنة والأكراد وحتى التركمان. لهذا السبب يمكن رؤية مبادرات جديدة وربما تدخل السيستاني من أجل حل الأزمة قبل أن تصل إلى أبعاد أكبر.

يمكن القول إن مرحلة ما بعد استقالة نواب الصدر، ستشهد دخول تحالف إنقاذ الوطن الذي تأسس بقيادة الصدر ويضم تحالف السيادة السنية والحزب الديمقراطي الكردستاني، مرحلة التفكك الفعلي. وفي هذا الصدد، فإن مرحلة صعبة تنتظر الحزب الديمقراطي الكردستاني والجماعات السنية التي انحازت إلى الصدر ووقفت ضد القوات الموالية لإيران. في الواقع، تبيّن أيضا أن الجهتين الفاعلتين تعملان على منع الصدر من الانسحاب من العملية السياسية. لأنه يبدو أن اتخاذ هذين الفاعلين موقفا واضحا فيما يتعلق بالمفاوضات هو الخيار الأفضل لهما من أجل ألّا يفقدا مكاسبهما ومواقعهما. ولكن، إذا قام كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة بحماية مكوناتهما، فقد يتسبب موقفهما المعارض للإطار التنسيقي الشيعي في استمرار الانسداد السياسي. وفي هذا السياق، فإن اعتبار تحالف إنقاذ الوطن كتحالف لتشكيل الحكومة يمكن أن يعد مثالا في التاريخ السياسي العراقي يمنع تشكيل الجماعات المختلفة لتحالفات مشتركة بعد الانتخابات المقبلة في العراق. ولكن، في حال اعتبار تحالف إنقاذ الوطن كتلة سياسية أكثر من كونها تحالفا داخل مجلس النواب، فقد يساهم هذا الوضع للتحالف بالظهور مرة أخرى بقوة أكبر في انتخابات مبكرة محتملة.

وفي هذا الصدد، يلفت الانتباه تصريح زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني الذي قال إنهم "يحترمون القرار ويتابعون المرحلة". ولن يكون من الخطأ القول إن تصريح بارزاني "نحن نتابع المرحلة" يظهر أن

[14] "President Salih to launch a political initiative soon"، (الرئيس صالح سيطلق قريبا مبادرة سياسية)، شفق نيوز، 14 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

[15] "Al-Ameri calls on the Marja'iyah to intervene and solve the crisis"، (العامري يدعو المرجعية للتدخل وحل الأزمة)، شفق نيوز، 13 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

الحزب الديمقراطي الكردستاني قد ترك الباب مفتوحا لمقترحات جديدة، ويمكن القول أيضا إنه يهدف إلى عودة أقوى محتملة ضمن تحالف إنقاذ الوطن. وضمن هذه المعادلة، فإن كتلة السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني اللذين لم يستقيلا من مجلس النواب، انفصلا عن التيار الصدري في الإطار السياسي. ولكن كتلة السيادة تعتبر هيكلا أكثر هشاشة من الحزب الديمقراطي الكردستاني في حال عودة محتملة للتحالف. لأن كتلة السيادة التي تتكون من مكونات وشخصيات سياسية مختلفة، تحمل التراث الذي يفرق السنيين، كما رأينا في الانتخابات السابقة. وفي هذا السياق، يلفت الانتباه أن أشخاصا مثل الحلبوسي وخنجر اللذين أصبحا قادة أقوياء بين السنة، لم يتمكنا من تحقيق الشمولية على المستوى الشعبي. ولكن، من السيناريوهات المحتملة أن تضع المجموعات التي انفصلت عن تحالف إنقاذ الوطن اختلافاتها السياسية جانبا وتسعى للمشاركة في الحكومة التي سيتم تشكيلها في المستقبل في إطار قاعدة "المصلحة الجماعية". جدير بالذكر أن هادي العامري بالنيابة عن الإطار التنسيقي الشيعي أجرى أكثر من زيارة إلى أربيل من أجل إقناع الحزب الديمقراطي الكردستاني.[16] وفي هذا السياق، قام نوري المالكي أحد قادة الإطار التنسيقي الشيعي بعد قرار الاستقالة بإجراء لقاءات مع الاتحاد الوطني الكردستاني، وتحالف عزم، وحركة بابل التي أصبح لها 4 مقاعد في مجلس النواب بعد الاستقالات.[17] هذه اللقاءات تعتبر مهمة فيما يتعلق بإظهار رغبة الإطار التنسيقي الشيعي في زيادة فعاليته في مرحلة تشكيل الحكومة.

من ناحية أخرى، فإن الاستقالة المتزامنة للتيار الصدري بأكمله تظهر بكل وضوح مستوى التنسيق والوحدة داخل التيار. لأن النواب المنتخبين يفقدون جميع حقوقهم الشخصية جراء مرور فترة أقل من عام على دخولهم مجلس النواب. وفي واقع الأمر، إن تصريح رئيس المكتب السياسي للتيار الصدري أحمد المطيري "انسحاب الصدر من السياسة من خلال هذه التضحية السياسية وترك النواب مقاعدهم لجماعات سياسية منافسة يعني أنه ضحى بنفسه من أجل العراق"، والرسالة التي بعث بها الصدر إلى نوابه "هذه الخطوة تعني أنني ضحيت من أجل إنقاذ شعبنا وبلدنا من مستقبل مجهول"،[18] تعطي فكرة بشأن الدوافع التي دفعتهم للاستقالة. ورغم ذلك، فإن الوحدة التي أبداها جميع النواب تجاه طلب الاستقالة تظهر أن الانقسام في "البيت الشيعي" في العراق وصل إلى نقطة لا يمكن إصلاحه. وتماشيا مع هذا الانقسام، فإن تصريحات الإطار التنسيقي الشيعي بأنه سيسعى لتشكيل حكومة رغم الاختلافات الذي حدثت جراء الموقف المغاير للتيار الصدري، تظهر أن التدهور في العلاقات وصل إلى مراحل متقدمة. كما أن تصريح الإطار التنسيقي الشيعي "نحن جاهزون للتعاون مع جميع الأحزاب السياسية لأننا نؤمن أن الحكومة القادمة يجب أن تكون حكومة قوية وقادرة على تقديم الخدمات وتحافظ على وحدة وسيادة البلد وتحمي موقع العراق في المنطقة. وسنعمل على مواصلة الحوار مع جميع القوى السياسية من أجل استكمال الالتزامات الدستورية وتشكيل حكومة خدمة وطنية"،[19] يؤيد هذا الوضع. وانطلاقا من هذه النقطة، يمكننا رؤية أن الأمر تعدى مسألة الاستقالات ووصل تفكك "البيت الشيعي" في العراق إلى نقطة لا يمكن إصلاحه، من خلال إعلان الصدر أنه سيكون التشكيل الشيعي الوحيد في الحكومة التي سيشكلها التيار الصدري أو سيبقى في المعارضة ضد حكومة يشكلها الإطار التنسيقي الشيعي. لأن الصدر من خلال خطوة استقالة نواب التيار الصدري، مارس ضغطا كبيرا على النواب والتيار ومنع التيار من المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية.

لو أخذنا بعين الاعتبار التأثير الاجتماعي للصدر الذي سيواصل سياساته بما يتعدى الانقسام الحالي بين الشيعة العراقيين وبالتالي سيواصل دوره المعارض خارج مجلس النواب، فإن من المحتمل توقع تحركات جديدة في شوارع

[16] "President Barzani receives al-Amiri in Erbil"، (الرئيس بارزاني يستقبل العامري في أربيل)، شفق نيوز، 17 يناير/ كانون ثان 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

[17] "الكتل السياسية الأخرى اجتمعت بعد استقالة جماعة الصدر" روداو ، 15 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

[18] "وفقا لخبراء عراقيين، قد يؤدي انسحاب الصدر من السياسة إلى تحركات الشوارع"، وكالة الأناضول، 14 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

[19] "الكتل السياسية الأخرى اجتمعت بعد استقالة جماعة الصدر" روداو ، 15 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

العراق. لأن نجاح مظاهرات أكتوبر/ تشرين أول 2019 في إحداث تغيير ولو جزئي في الهيكل السياسي القائم، يعطي الأمل للشارع. وفي هذا السياق، يمكن التكهن بأن يدعو الصدر إلى المظاهرات إذا لم يتم حل المشاكل في العراق بعد الاستقالات لاسيما أزمة الحكومة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدعوة إلى انتخابات مبكرة في حال حدوث مظاهرات واسعة النطاق في الشارع، لن يكون ممكنا بسبب كون الحكومة مؤقتة. وفي هذه الحالة، يجب على البرلمان أن يحل نفسه. وحتى في حال الدعوة إلى انتخابات مبكرة، فإن تصريح الصدر "لن نشارك في الانتخابات المقبلة إذا شارك المتورطون في الفساد"،[20] يدعو للتفكير في إمكانية إجراء انتخابات مبكرة. وفي هذا السياق، على الرغم من أن التيار الصدري سيدعم سيناريو الانتخابات المبكرة، إلّا أن تولي الإطار التنسيقي الشيعي تشكيل الحكومة قد يضمن بطريقة ما استمرار هذه المرحلة. وفي هذه الحالة، يمكن القول إن الموقف السياسي الذي سيتخذه السيستاني ودعوته لـ "التجديد السياسي من أجل تجاوز الأزمات" سيمثل عاملا من شأنه أن يغير نهج جميع الكتل السياسية الشيعية التي تعتبر الأطراف الرئيسية في العراق. لن يكون من الخطأ القول في هذه المرحلة، إن العراق يمر بنقطة تحوّل جديدة. لأنه عندما يتم تقييم جميع السيناريوهات المذكورة، يتبين أن العراق يتجه نحو التغيير والتحول. وفي الواقع، إن المصالحة أو الصراع بين الجماعات الشيعية التي تعتبر القوة الدافعة للسياسة العراقية، يؤثر على الدولة بشكل ممنهج. ولو أخذنا بعين الاعتبار قوة السلطة والتأثير السياسي والأسلحة والموارد المادية والبشرية التي تمتلكها الجماعات الشيعية فإن المصالحة أو الصراع يلعبان دورا مهما من حيث الاستقرار والأمن في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الديناميّة والتوازنات بين الجماعات الشيعية تؤثر أيضا وتهم بشكل وثيق جماعات أخرى غير الشيعة. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يمكن التنبؤ بأن اتجاه الديناميّة بين الشيعة سيلعب دورا حاسما في مستقبل البلاد. ولكن، يبدو أن العراق الذي يحاول مكافحة العديد من المشاكل بدءا من السياسة إلى الاقتصاد ومن الحياة الاجتماعية إلى الأمن، من الصعب عليه تحمل عمليات انقسام واستقطاب جديدة.

[20] "Iraqi Shia leader al-Sadr withdraws from political process"، (الزعيم الشيعي العراقي الصدر ينسحب من العملية السياسية)، الجزيرة، 16 يونيو/ حزيران 2022 (تاريخ الوصول: 16 يونيو/ حزيران 2022).

www.orsam.org.tr | orsamorgtr